

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(14)/2
4 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الرابعة عشرة
جنيف، ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية في ميداني التجارة والتنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

مقتطفات من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"
(الأونكتاد التاسع):

الفقرة ٨٣: "وينبغي للأونكتاد، باعتباره يمتلك ميزة نسبية واضحة في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة، أن يواصل تيسير إدماج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال في النظام التجاري الدولي بطريقة تتكامل مع منظمة التجارة العالمية وتعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية".

الفقرة ٩٩: "وينبغي للأونكتاد أن يكثف تعاونه وتنسيقه مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والوكالات المانحة فضلاً عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال ترتيبات رسمية وداخل الآليات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون الهدف من هذا التعاون والتنسيق هو الاستفادة الكاملة من القدرات القائمة وخلق مزيد من التآزر وتجنب الازدواجية من أجل الاستفادة المثلى من أثر التعاون التقني. وينبغي أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تبادل منهجي للمعلومات ولأفضل الممارسات. وينبغي، حيثما يقتضي الأمر التماس التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعالم الأكاديمي".

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ - ٤	أولاً - مقدمة
٤	٥ - ٤٠	ثانياً - تعزيز روابط التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى
١٣	٤١ - ١٠٢	ثالثاً - وصف تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى . .
١٣	٤١ - ٥٠	١٠ المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية العاملة في مجالات التجارة والتمويل والتنمية
١٦	٥١ - ٦٨	١١ مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة
٢١	٦٩ - ٧٣	١٢ تبادل المعلومات والتنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة
٢٢	٧٤ - ٨٢	١٣ التعاون مع مجموعة مختارة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية
٢٤	٨٣ - ٨٩	١٤ المنظمات غير الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة
٢٥	٩٠ - ١٠٢	١٥ الهيئات والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية

المرفقات

<u>المرفق</u>	
الأول -	مجموعة مختارة من مذكرات التفاهم
الثاني -	الاتفاقات مع منظمة التجارة العالمية
الثالث -	بيان مشترك بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

أولاً- مقدمة

- ١- تصف هذه المذكرة الطريقة التي يسعى بها الأونكتاد إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى.
- ٢- يولي الأمين العام للأونكتاد أهمية كبرى لهذا المسعى المتواصل. وقد بادر، منذ تعيينه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بإقامة روابط رسمية مع المؤسسات ذات الصلة، وإقرار نظام للاجتماعات المنتظمة على مستوى رؤساء الوكالات، باشتراك كبار المسؤولين مع التشجيع على تعميق التعاون العملي على أساس يومي.
- ٣- وقد أنشئت، داخل الأمانة، جهات للتنسيق لتأمين تنفيذ الالتزامات البرنامجية. وعهد بكفالة الاشراف الفعال على البرامج التعاونية ورصد العلاقات مع الهيئات إلى مكتب جديد للشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني أنشئ كجزء من الادارة والتوجيه التنفيذيين.
- ٤- وبؤرة التركيز في هذه الورقة تتمثل في المنظمات الدولية التي يقوم الأونكتاد بالتعاون معها تعاوناً نشطاً. ويتناول الجزء الثاني الطريقة التي يعالج بها الأمين العام مسألة التعاون مع المنظمات ويبرز، من وجهة نظر موضوعية، عملية تعزيز مثل هذا التعاون في غضون السنتين المقبلتين أو السنوات المقبلة الثلاث. ويصف الجزء الثالث التعاون الحالي القائم بين الأونكتاد والمنظمات الدولية التي تعاون معها الأونكتاد في السنوات الأخيرة تعاوناً نشطاً. ويتضمن المرفق الأول قائمة بنخبة من الاتفاقات التعاونية الرسمية بين الأونكتاد والمنظمات الدولية والاقليمية الأخرى. ويوفر المرفق الثاني تفاصيل بشأن الترتيبات التعاونية مع منظمة التجارة العالمية، في حين يتضمن المرفق الثالث نص الاتفاق الأخير المبرم مع اليونيدو. ويعتبر الجزء الثالث صيغة معدلة إلى حد ما لوثيقة أُتيحت للوفود في عام ١٩٩٦ على شكل مذكرة غير رسمية (UNCTAD/EDM/Misc.43). وقد ساعدت التعليقات المقدمة بشأنها على إعداد الجزء الثاني من هذه الورقة.

ثانيا- تعزيز روابط التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى

٥- تشتمل المنظومة الدولية على عدد من المؤسسات الدولية التي تتناول ولاياتها وبرامج عملها قضايا متشابهة. وخصوصية الأونكتاد تنبع من الدور الذي يؤديه بوصفه جهة للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية المستدامة.

٦- وهذه القضايا متعددة الأوجه وتستدعي اتباع نهج كلي يتخطى آحاد القطاعات ليشمل أوجه تفاعلها وترابطها. ويترتب على ذلك أن التعاون مع المنظمات الأخرى التي تعنى بقضايا التنمية من منظورها الخاص بها أساسي لكي يؤدي الأونكتاد وظيفته على النحو الفعال وليسهم في عمل المنظومة الدولية ككل.

٧- ويتوفر الأساس القانوني للتنسيق والتعاون بين الأونكتاد وسائر الأجهزة والمنظمات الدولية التي تكون لأنشطتها صلة بمهام الأونكتاد في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) الذي أنشئ بموجبه الأونكتاد في عام ١٩٦٤:

تنص الفقرة ١٨ على أن "يقوم المجلس، عند الاقتضاء، باتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على التقارير المناسبة من الهيئات الحكومية الدولية المتصلة بنشاطاتها بوظائفه، وإقامة الصلات الملائمة معها. ويعمل المجلس، تفادياً للازدواج، على أن يستفيد عند الامكان من التقارير المختصة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة".

وتنص الفقرة ١٩ "على أن يراعي المجلس وجوباً إقامة الصلات الوثيقة المستمرة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ويملك جوازاً إقامة مثل هذه الصلة مع غيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية المختصة".

وتنص الفقرة ٢٠ على أن "يحرص المجلس، في علاقاته مع الهيئات والوكالات الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة، على أن يتصرف وفقاً للمسؤوليات المقررة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنسيق، ووفقاً للاتفاقات المنظمة للعلاقات والمعقودة مع الوكالات المعنية".

٨- ومضامين هذه الفقرات يمكن أن تبحث من أجل التعاون وتجنب الازدواج. وهي ذات علاقة وثيقة بالمناقشة المتعلقة بمكانة الأونكتاد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٩- والغرض من التنسيق فيما بين المنظمات هو تقوية التعاون الدولي كيما تستفيد الدول الأعضاء من جوانب القوة التي تتميز بها مختلف المنظمات حيث تشارك كل منها بخبرتها ومن منظورها في حل المشاكل المطروحة.

١٠- غير أن الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الغاية تناقش على نطاق واسع بوصفها طرائق عمل ونماذج وممارسات تقليدية تواجه تحدياً. فجميع أجزاء المنظومة عملياً تجتاز مرحلة من التغيير بشكل أو آخر. ومطلوب من المنظومة ككل أن تؤدي المزيد من الخدمات بالأقل من التكاليف. والدول الأعضاء تعتمد بصورة متزايدة إلى الحكم على الأداء لا من منظور آحاد عناصر المنظومة بل من منظور أثر المنظومة ككل. والدول الأعضاء تسعى لتحقيق وحدة الهدف وتماسك العمل والنتائج الواضحة والملموسة من وراء جهودها الجماعية المبذولة.

١١- والنظرية المشتركة التي تتبدى من خلال الممارسات والمواقف الحكومية الدولية الراهنة بشأن الإصلاح تتمثل في الحاجة المحسوسة لمؤسسات المنظومة إلى التركيز على مجالات اختصاص أساسية وتدعم في الوقت نفسه التدابير المشتركة والتعاونية. وينظر إلى الموضوع بوصفه طريقة لتحقيق القدر الأقصى من فعالية التكلفة والاستعانة بنواحي التكامل ما بين المنظمات ولكفالة قدرة المنظومة على أن تعالج بطريقة متكاملة العدد المتزايد من القضايا العالمية المترابطة التي تتطلب حلولاً شاملة. وهذا يمثل إلى حد بعيد النهج الذي انتهجه عمل لجنة التنسيق الإدارية التي تقوم بالتركيز بشكل متجدد على التحديد الواضح للمسؤوليات داخل المنظمة من ناحية وعلى المبادرة بأنشطة مشتركة محددة موجهة نحو تحقيق نتائج ومقيدة بآجال زمنية من ناحية أخرى.

١٢- وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، تحتاج التدابير الجارية لتعزيز التكامل البرنامجي إلى أن تكون مقرونة بجهد متجدد يرمي إلى تعيين الأهداف المشتركة ذات الأولوية والمواضيع ذات الأولوية والتركيز عليها، ووضع ترتيبات مشتركة للاستجابة للمقتضيات البارزة، وتنسيق السياسات والاستراتيجيات العامة. وتقوية التنسيق على المستوى القطري يمثل هدفاً وإجراءً أساسياً في هذا الجهد المبذول.

١٣- وتقتضي ندرة الموارد من المنظمات مزيداً من التركيز والمساءلة في ضمان الدعم والالتزام من الدول الأعضاء. والمنافسة المتزايدة حدت المنظمات على صقل خبراتها التسويقية والبحث عن "الكوة" و"الكفاءة" في تعيين بؤرة التركيز الأساسية. ومن الأساسي أن تحدد بوضوح مجالات اختصاص المنظمات وأن تعين الميزات النسبية لكل منظمة منها.

١٤- إن التحدي الذي يواجهه الأونكتاد، وكذلك غيره من الوكالات، يتمثل في إبراز مكنه ميزته النسبية والتركيز على الأنشطة التي تكون مساهمته فيها متسمة بأقصى درجة من الفاعلية. ومن الميزات المتصف بها الأونكتاد ذي العضوية العالمية ما يلي:

- ما يزيد على الثلاثين سنة من الخبرة في وضع مفاهيم للعملية الانمائية وتحليل ترابط القضايا التي تمس التنمية دون تحيز قطاعي؛
- القدرة على تحقيق التكامل بين المناقشات الحكومية الدولية وتحليل السياسات من جانب الأمانة والأنشطة التنفيذية المتعلقة بمواضيع محددة؛
- القدرة المتنامية على إشراك ممثلين من المجتمع المدني في أعماله؛

- ولايته العريضة وما يقوم به مع ذلك من عمل صغير الحجم نسبياً ومرن الطرائق يسهل التركيز على القضايا الجديدة والناشئة؛

- القدرة على توفير المشورة المحايدة فيما يتعلق بمواضيع حساسة (مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو مفاوضات نادي باريس).

١٥- وقد اعترف المجتمع الدولي بالممارسة المهمة المتمثلة في دراسة القضايا التي تمس التنمية من وجهات نظر مختلفة. والحاجة إلى صيانة المجال للتفكير المستقل قائمة بوجه خاص في ميدان التحليل الاقتصادي العالمي الذي يشكل جزءاً مهماً من الولاية المنوطة بالأونكتاد. وقد اعترفت الدول، على مر السنين، بقيمة هذا: فعلى سبيل المثال طُلب من الأمانة في الأونكتاد الثامن أن توفر "... تحليلات مختصرة ومستقلة ولو كانت مثيرة للجدل". وطُلب منها، في ميدراند، مواصلة تحليل قضايا الترابط العالمي من وجهة نظر التنمية.

١٦- وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات تضطلع بمثل هذه التحليلات إلا أن كل واحدة منها تقوم بذلك من المنظور الخاص بها. وحرية التعبير هذه ينبغي المحافظة عليها لأنها تضمن التعددية الفكرية والمنافسة الصحية بين الأفكار. ولذلك على المرء أن يميز بين المجالات (من مثل جمع الإحصاءات) التي يعني فيها اشتراك أكثر من منظمة واحدة ازدواجاً وبين المجالات التي تشكل فيها، على النقيض من ذلك وجهات النظر البديلة إثراء للمناقشة الدولية الراهنة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والنامية.

١٧- وترجمة هذا التمييز إلى مبادئ توجيهية تنفيذية يمثل تحدياً ذا بال. إنه يعني ضرورة الظفر بالموازنة الصحيحة بين مسؤولية الأمانة عن تنفيذ الولايات المتفق عليها وإبلاغ الدول الأعضاء بذلك من ناحية وبين قدرتها على الاضطلاع ببرنامج عمل تحليلي تتوفر له الاستقلالية اللازمة من ناحية أخرى.

١٨- ومن الحقائق الثابتة أن قضايا متشابهة تناقش في مختلف المحافل الحكومية الدولية من زوايا مختلفة. وإتساق التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء، يساعدها في ذلك التنسيق الأفضل فيما بين الأمانات، من شأنه أن يعزز العمل الأفضل على صعيد المنظومة. ويمكن تحقيق هذا الأمر على النحو الأفضل عن طريق جهود تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز التنسيق بين مختلف الدوائر في إداراتها الوطنية المعنية بالتعاون الدولي.

١٩- وهذا له أهميته الخاصة بالنسبة للأونكتاد الذي تستدعي مسؤولياته المتعددة القطاعات التعاون على المستوى الوطني مع مجموعة عريضة من المنظمات في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وطبيعة ونطاق مثل هذا التعاون الذي يشمل قضايا من قبيل الاشتراك في اجتماعات الأونكتاد، وتبادل وجهات النظر بشأن العمل التحليلي والأنشطة التنفيذية، يكشفان في الكثير من الأحيان عن أن كلا الجانبين غير واع بالمدى الكامل للتعاون بين آحاد الحكومات وأمانة الأونكتاد.

٢٠- وتبادل المعلومات، الذي ييسره التطور الجذري للتكنولوجيات ذات الصلة بالمعلومات والمتسمة بفعالية الكلفة، عادة ما يشكل الأساس للتعاون الفعال. وتبادل المعلومات بشأن البحث في العلاقة وأنشطة التعاون التقني والوصول إلى مختلف قواعد البيانات ينبغي أن يصبح جزءاً من هذه العملية الروتينية.

٢١- بيد أن التبادل الكفء للمعلومات لا يشكل في حد ذاته ضماناً للتعاون الفعال. فالتنسيق يتطلب الوقت والموارد وهما عنصران لا بد من توفرهما. والتنسيق الفعال بين المنظمات من موقع تيسر الرؤية الواضحة منه يتطلب من كلا الجانبين أن يكونا شريكين يتحليان بالرغبة في الشراكة وفي الموافقة على تسهيل ميدان التعامل ما أمكن. والجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لتعزيز التعاون مع هذه المنظمة أو تلك يحتاج معاملة بالمثل لتحقيق التقدم.

مجموعة متنوعة من الآليات التعاونية

٢٢- وهناك عدد من الآليات المتاحة لتيسير التعاون. علماً بأن من الواجب تكييف كل آلية محددة وفق الاحتياجات والظروف الموضوعية. وقد تتخذ هذه الآليات شكل أفرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات واللجان التوجيهية وتبادل الرسائل ومذكرات التفاهم والاتفاقات. وتقوم كل شعبة ببحث نطاق التعاون مع المنظمات الأخرى في معرض وضع برنامج عملها لكل فترة سنتين في سياق وضع الميزانية البرنامجية وتحدد المنظمات المعنية في الوثيقة المتعلقة بالميزانية.

٢٣- والبحث المشترك الذي يفرض إلى نشر مشترك يمثل آلية مرنة من هذا القبيل. وأنشطة التعاون التقني المشتركة آلية أخرى مثلما تبرهن على ذلك الأمثلة الواردة في الجزء الثالث. وتمثل البعثات المشتركة هي الأخرى جزءاً من الترتيبات التعاونية. أما فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ على المستوى القطري فإن الأونكتاد سيسعى للاستفادة الكاملة من نظام المنسق المقيم الذي أنشأته الجمعية العامة. وللتصدي لجميع هذه القضايا تحققت خطوة إلى الأمام تتمثل في إقامة روابط تعاونية بالاستناد إلى قاعدة مؤسسية عن طريق إشراك مجلس التجارة والتنمية كما هو مبين في الفقرة ١٩ من القرار ١٩٩٥ (د-١٩) (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

٢٤- ويمكن إيراد بعض الأمثلة لآليات التعاون القائمة حالياً وهي:

(أ) أن الأونكتاد استرعى انتباه لجنة التنسيق الإدارية إلى حصيلة الأونكتاد السادس وسعى، كما طلب إليه، لوضع ترتيبات تعاونية لغرض تنفيذ إعلان ميدران؛

(ب) على سبيل المثال تم الإعلان عن برنامج المساعدة المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والخاص بالبلدان الأفريقية بشأن متابعة جولة أوروغواي؛

(ج) وفي مجال له صلة مباشرة بهذا الموضوع، يقوم الأونكتاد بدور الوكالة الرائدة من أجل تنظيم القسم من مبادرة الأمم المتحدة الخاص بأفريقيا المتعلق بسبل الوصول إلى التجارة والفرص التجارية. كما يقوم الأونكتاد بدور الوكالة المساهمة في مجالات جمع المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا لأغراض التنمية والشراكة مع أفريقيا عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب والمديونية؛

(د) ويضطلع الأونكتاد بالمسؤولية عن تنفيذ مبادرات على صعيد المنظومة من قبيل برنامج العمل لفائدة أقل البلدان نمواً بما في ذلك الاستعراض العالمي لمنتصف المدة؛

(هـ) ويقوم الأونكتاد، في سياق عملية تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ بدور مدير المهمة فيما يخص التجارة والبيئة. وهو يشارك مشاركة نشطة في اللجنة المشتركة بين الوكالات من أجل التنمية المستدامة وفي المذكرات التي ستعد عام ١٩٩٧ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ حصيلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢؛

(و) أبرم اتفاق للتعاون بين الأونكتاد واليونيدو في تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر المرفق الثالث) يقضي بالشروع في أمور منها برنامج مشترك يستهدف مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين البيئة المهيأة للتدفقات الاستثمارية؛

(ز) تقوم قوة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بالكفاءة في التجارة وتتألف من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاجتماع مرتين في الشهر. وقد أقام الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا قوة عمل مشتركة معنية بالقضايا ذات الصلة بالمؤسسات في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية؛

(ح) ويقوم الأونكتاد بمتابعة برنامج عمل بربادوس المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويشترك الأونكتاد مع المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية مشتركة بين الوكالات لإعداد وثيقة أساسية مشتركة ينظر فيها الجزء الرفيع المستوى المقبل من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧؛

(ط) ويشترك الأونكتاد في فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي تعنى بالبيئة التمكينية لغرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمالة وسبل المعيشة المستدامة، وهي فرق أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لرصد وكفاءة متابعة التدابير التي تتخذ تنفيذاً لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الموضوعية؛

(ي) وفي عام ١٩٨٣، أبرم الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية مذكرة تفاهم تحدد مجالات التعاون. وأنشئ بالاضافة إلى ذلك فريق حكومي دولي من الخبراء مشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية وهو يجتمع مرة كل سنة.

تطوير ترتيبات تعاونية في نخبة من المجالات

٢٥- قبل أن يناقش تطوير ترتيبات تعاونية في مجالات منتخبة وفقاً لجوانب اختصاص الأونكتاد وأولوياته من المفيد التذكير بالأهداف المتفق عليها في الأونكتاد التاسع وهي:

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على توسيع وتنويع تجارتها، والوفاء بالتزاماتها المتعددة الأطراف وفهم واستغلال حقوقها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحقيق أهدافها الإنمائية؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتطوير قدرات المؤسسات واستحداث قاعدة تكنولوجية لتقوية طاقتها الانتاجية والتصديرية؛

(ج) زيادة قدرات البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً على الاستفادة من مزايا العولمة؛

(د) خلق خدمات داعمة للتجارة في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خاصة فيما يتعلق بالقطاعات غير الرسمية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بغية الزيادة في كفاءتها التجارية؛

(هـ) المساهمة في صوغ السياسات على الصعيد الوطني ولا سيما إنشاء بيئة تمكينية شاملة على مستوى السياسة والمستوى المؤسسي في البلدان النامية عن طريق الدعم والتعاون التقنيين؛

(و) الزيادة في قدرات المؤسسات على تطويع منتجاتها ونهوجها التسويقية في الحقبة التالية لجولة أوروغواي؛

(ز) تعيين السياسات التي تساعد على تجديد بناء القدرة التكنولوجية وتدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٢٦- **العولمة والاستراتيجيات الإنمائية.** من أبرز السمات في التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ما يتمثل في أن الدول الأعضاء دعت بشكل متزايد المؤسسات المالية والتجارية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية والأونكتاد) إلى التعاون في مجال الإعداد للاجتماعات الحكومية الدولية ولا سيما في إطار الحوارات التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الرفيع فيما يخص السياسات. وقد أتت هذه العلاقات أكلها على مر السنين. وجرى بشكل مستمر مشاورات على كافة الصعد وأنشطة تعاونية عديدة بشأن المسائل الموضوعية ذات الاهتمام المشترك. والمفروض أن تستهدف المناقشات التي تدور في الأونكتاد حول التعاون الدولي لأغراض التنمية النهوض بنهج بناءة وتوليد حوافز تنظر فيها مؤسسات بريتون وودز.

٢٧- وبالمثل ينبغي أن توفر هذه المؤسسات مساهمات موضوعية في المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة وأن تراعي حصيلة أحداث من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واجتماع القمة الاجتماعية والأونكتاد التاسع وغير ذلك من المؤتمرات على صعيد الأنشطة التي تضطلع بها والمقررات التي تتخذها الحكومات التي تكون عضواً من الأعضاء.

٢٨- وهناك مجال واسع لتعزيز الترتيبات من أجل التشاور والتبادل بين الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز. ويمكن أن تعزز الممارسات القائمة في ما يتعلق بالتمثيل المتبادل وينبغي للأونكتاد أن يشترك على أساس دائم في الاجتماعات المكرسة للتنمية ولقضايا مالية ونقدية دولية عامة تعقدتها مؤسسات بريتون وودز. ويتعين على الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز إجراء تبادل منتظم للمعلومات حول آخر المشاريع البحثية التي تضطلع بها كل منظمة.

٢٩- ولا يوجد في الظرف الراهن أي جهاز حكومي دولي يُعنى بانتظام بمهمة تأمين النهج المتناسكة والمتداعمة في السياسات التي توضع في أهم المجالات الاقتصادية ولا سيما السياسات ذات الأثر الواسع النطاق على الاقتصاد العالمي. وتبين التجربة أن نواحي عدم الاتساق في السياسات قد تظهر في عدد من مجالات السياسات الرئيسية. والتعاون الأوثق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز سيسهم في تحقيق التماسك على صعيد وضع السياسة الاقتصادية العالمية عن طريق أمور منها الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٠- ومؤسسات بريتون وودز تشترك في العديد من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، بوصفها شريكا متعاوناً ومصدراً للدعم المالي في آن واحد (انظر الجزء الثالث والتقرير السنوي عن التعاون التقني). وسوف يتم المزيد من النظر في السبل التي يمكن بها لبرنامج المساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والخاص بأفريقيا - فيما يتعلق بتنفيذ جولة أوروغواي - أن يكون ذا صلة بالبرامج القطرية للبنك الدولي في أفريقيا.

٣١- وأول اجتماع في سلسلة من الاجتماعات المزمع عقدها بصورة منتظمة بين البنك الدولي والأونكتاد التأم في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وغطى قضايا التعاون والبحث والأنشطة التنفيذية. وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بإضفاء صبغة مؤسسية أبرز على التعاون الخاص الذي تقوم به كلتا المنظميتين. كما تم التوصل إلى تقاسم للبحث في مرحلة وضع المشاريع في نخبة من المجالات وحول تبادل أكثر تواتراً للمعلومات فيما يتعلق بالمواضيع التي تغطيها المنشورات المقبلة. ويتوقع أن يلتئم الاجتماع المقبل في واشنطن في الجزء الأول من عام ١٩٩٧.

٣٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. هناك تعاون جديد وآخذ في التوسع بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في إطار الترتيب العالمي للعلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ومثل هذا التعاون قائم على وظائفهما المتكاملة التي تم التركيز عليها بوجه خاص في الوثيقة النهائية للأونكتاد التاسع. وقد اتفق الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية على ما يلي: (أ) عقد اجتماعات يشتركان في رئاستها مرة كل ستة أشهر؛ (ب) تحسين علاقة العمل القائمة بين كلتا المنظميتين على جميع المستويات في مجالات من قبيل البحث والتجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والتجارة والبيئة والتجارة والتنمية؛ و(ج) العمل من أجل تحقيق المزيد من التكامل في التعاون التقني لا فقط بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فحسب ولكن بين الأونكتاد والوكالات الأخرى سواء منها ما كان تابعا لمنظومة الأمم المتحدة أو لمؤسسات بريتون وودز أو غير ذلك من الهيئات الإقليمية - بغية تحسين التنسيق الشامل والاستفادة المثلى من الموارد. وشدد اتفاقهما الكامل على الأولوية العليا الواجب إيلاؤها لأفريقيا في معرض العمل التعاوني في كلتا المنظميتين. (للاطلاع على وصف لهذه الأنشطة انظر الجزء الثالث).

٣٣- وهناك علاقة متميزة أخرى وهي تلك القائمة مع مركز التجارة الدولية الوارد ذكره في الفقرة ٢٥(ب) أعلاه بوصفه الجهة المشاركة الرئيسية في برنامج العمل، وقد تسارع نسق العمل بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة والمنتظر أن يتواصل خلال عام ١٩٩٧ وبعده. (انظر الجزء الثالث).

٣٤- الاستثمار وتطوير المشاريع والتكنولوجيا. إن التعاون مع المنظمات ذات الصلة في مجال الاستثمار والقضايا المرتبطة به له هو الآخر أهميته بالنسبة لأهداف الأونكتاد التاسع المذكورة أعلاه. فني أعقاب اتفاق نيسان/أبريل ١٩٩٦، وقّع الرئيسان التنفيذي للأونكتاد واليونيدو في تموز/يوليه ١٩٩٦ على بلاغ يقضي بالشروع في برنامج مشترك لمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين بيئة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وتعزيز قدراتها التجارية. ويهدف الاتفاق إلى تقوية التكامل بين كلتا المنظمتين عن طريق التركيز على العلم والتكنولوجيا والنهوض بالاستثمارات وتطوير المشاريع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعن طريق تجميع مواردتهما تعتزم اليونيدو ومعها الأونكتاد تحسين التنسيق من أجل تقديم المساعدة التقنية الأكثر كفاءة في تعزيز التنمية الصناعية وإدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. والمنتظر أن يُعقد الاجتماع السنوي المقبل لليونيدو والأونكتاد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز وتعيين المجالات التي يمكن فيها القيام بمبادرات تعاونية جديدة. وساهم الأونكتاد أيضاً في إقامة "التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا" التابع لليونيدو.

٣٥- والاجتماع الأول الذي عقدته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير التجارة والتنمية شدد على أهمية عمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تنفيذ برنامج عملها المتصل بوضع استراتيجية لتطوير المشاريع وطلب الاجتماع إلى الأمانة تقديم تقرير عن نطاق هذا التعاون.

٣٦- الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. إن طابع العمل الذي اضطلع به الأونكتاد في مجال الكفاءة في التجارة والتدابير ذات الصلة يستدعي بطبيعة الأمر تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الأخرى. والدورة الأولى التي عقدتها مؤخراً اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير التجارة والتنمية كانت فرصة برهنت على جودة الروابط التعاونية القائمة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية حول هذه القضايا. والتعاون مع مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية سيتواصل ويعزز. وسيستمر التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لا سيما على صعيد التحضير لاجتماع الخبراء المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة الذي سيعقده الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بالاقتراح مع الاجتماع الذي يعقده الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمكرس لمعلومات الاتصالات والمعلومات التفاعلية.

٣٧- وقد طلبت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها إعداد تقرير كامل عن التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣٨- وسيعرض الأونكتاد، بناء على ما ورد من طلب في الإعلان الوزاري لسنغافورة الصادر عن منظمة التجارة العالمية مساهمات تحليلية وعملية لمساعدة المناقشات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن "تيسير التجارة". وهذا التعاون سيعتمد هو الآخر على تعاون الأونكتاد مع المنظمة الجمركية العالمية بالاستناد إلى التنسيق القائم والنجاح جدا على صعيد برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. ومن شأن توخي نهج منسق بين المنظمات الثلاث أن يفيد بوجه خاص في مجال إصلاح الجمارك والتوحيد الجمركي مما يفضي إلى التقليل بشكل ملحوظ في تكاليف المعاملات التجارية الدولية. وقد عقد أول اجتماع حول هذا الموضوع في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣٩- **أقل البلدان نموا.** دعا الإعلان الوزاري لسنغافورة الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية إلى عقد اجتماع رفيع المستوى يُعنى بأقل البلدان نموا، بمساعدة من مؤسسات بريتون وودز وكذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية في أبكر وقت ممكن من عام ١٩٩٧. وهذا الاجتماع المقرر مؤقتا التثامه في أواخر حزيران/يونيه سيكون فرصة إضافية لتلاقي الخبرات المكتسبة ولتحقيق التكامل بين العديد من المنظمات المعنية بتوفير الدعم التجاري لأقل البلدان نموا.

٤٠- وقد دعا المجلس، في دورته الثالثة والأربعين الأمين العام إلى النظر في وضع برامج قطرية متكاملة بشأن التجارة والاستثمار لفائدة نخبة من أقل البلدان نموا. وسوف تركز البرامج على تطوير قدرات التوريد التصديري. والعملية جارية الآن بالاستناد إلى موارد خارجة عن الميزانية قدمت عن طريق الصندوق الاستثماري لفائدة أقل البلدان نموا الذي بدأ تشغيله في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن تُعرض نتائج الدورات البرنامجية على الموائد المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماعات الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي وفقا للفقرة ٢٦ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ بشأن مجلس التجارة الذي دعا إلى تعاون الأونكتاد مع الجهات القائمة بتنسيق المعونة على المستوى القطري.

ثالثا- وصف تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى

١٠- المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية العاملة في مجالات التجارة والتمويل والتنمية

٤١- بموجب ترتيبات مؤسسية سارية حاليًا تم تصميم الإطار المعد للتعاون مع المنظمات التالية العاملة في ميادين التجارة والتمويل والتنمية على النحو الذي يستجيب لمقتضيات وضع الأولويات واستغلال الميزات النسبية وإيجاد سبل التوافق مع الأونكتاد حيثما أمكن ذلك.

٤٢- منظمة التجارة العالمية . يركز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بوجه خاص على '١ تحليل الآثار الإنمائية المترتبة على جولة أوروغواي؛ '٢ آفاق التنمية المتصلة بالتجارة في أفريقيا؛ '٣ قضايا التجارة والبيئة؛ و'٤ تقديم المساعدة إلى البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية. وبدأت الأنشطة المتعلقة بالبند '١' بالورقة المشتركة التي أُعدت للأونكتاد التاسع (TD/375) وهي مركزة حاليًا على إجراء تحليل مشترك للآثار الإنمائية المترتبة على الذروات التعريفية والتصعيد التعريفي الذي تبقى من جولات أوروغواي والمقرر اتمام هذه الأنشطة في أوائل ربيع عام ١٩٩٧. وبدأت الأنشطة المتعلقة بالبند '٢' ببرنامج التعاون التقني المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وهو التعاون الذي طُرح في الأونكتاد السادس وأسفر حتى الآن عن ثماني بعثات قطرية وتقارير وهناك أربع بعثات مقررّة لعام ١٩٩٧. وقد وقد قامت كل وكالة بدور ريادي في البعض من هذه البعثات القطرية على أن جميعها شاركت مشاركة مكثفة في كل بعثة. وبدأت الأنشطة المتعلقة بالبند '٣' بإنشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (الغات وقتئذ) وقد اعتمدت هذه الأنشطة اعتمادًا شديداً على الدراسات التي أعدها الأونكتاد في سياق عمل الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة. والأنشطة المتعلقة بالبند '٤' تنطوي على مشاركة منتظمة من موظفي الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في نشاطات التعاون التقني (الحلقات الدراسية وحلقات التدارس والبعثات الاستشارية وما إلى ذلك) التي ينظمها الأونكتاد أو غيره من المنظمات للبلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية أو التي تعتزم البدء في عملية الانضمام في المستقبل القريب.

٤٣- وفي أعقاب أول مؤتمر وزاري في سنغافورة لمنظمة التجارة العالمية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) ووفقاً لأحكام محددة من الإعلان الوزاري الصادر عن هذا المؤتمر والذي يشير إلى التعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والوثيقة الختامية لميدراوند، يمكن أيضاً اعتبار ما يلي أولويات بالنسبة لعام ١٩٩٧ وما بعده:

- تنفيذ خطة العمل لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً التي اعتمدها المؤتمر الوزاري في سنغافورة وبوجه خاص تنظيم اجتماع في عام ١٩٩٧ بمشاركة وكالات المعونة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وأقل البلدان نمواً من أجل إيجاد نهج متكامل لمساعدة هذه البلدان على تنمية فرصها التجارية؛

- تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بتوفير البيانات عن التجارة في الخدمات؛
- التجارة والاستثمار والتجارة وسياسة المنافسة.

٤٤- وانعقد، حتى الآن، اجتماعان رسميان اثنان واجتماعات غير رسمية عديدة بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بحضور موظفي كلتا الوكالتين. وألقى السيد ريكو بيرو كلمة أمام لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية في حين ألقى السيد روجيرو كلمة في الأونكتاد التاسع في أيار/مايو ١٩٩٦. وكلمته التي ألقاها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أمام الجلسة العامة لمجلس التجارة والتنمية كانت أول كلمة يلقيها رئيس لمنظمة التجارة العالمية أو الغات. وفي الأونكتاد التاسع قدمت ورقة مشتركة من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن تعزيز قدرات البلدان النامية على الاشتراك في النظام التجاري الدولي. وتم الإعلان في ذلك المحفل عن برنامج متكامل يشترك فيه مركز التجارة الدولية للمساعدة التقنية لفائدة أفريقيا. وقد وُجّهت حتى الآن بعثات مشتركة إلى ثمانية بلدان أفريقية. وقد وضعت آليات الإشراف لكفالة المتابعة المناسبة. وعلى الصعيد العملي أُقيمت علاقات وثيقة في مجالات متعددة. وحضر الأونكتاد ١٤٥ اجتماعاً من الاجتماعات التي نظمتها منظمة التجارة العالمية في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٦. وقد وُضعت الأسس الصلبة للتعاون في مجالات الاستثمار وسياسات المنافسة. وعلى سبيل المثال، ساعدت منظمة التجارة العالمية في إعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل وعلى النصوص ذات الصلة بالبيانات انظر المرفق الثاني).

٤٥- مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. تمثل الكفاءة في التجارة مجالاً رئيسياً للتعاون: وهناك قوة عاملة مشتركة بين الوكالات تتألف من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا تجتمع مرتين في الشهر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ اشترك مركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا بصورة حقيقية في الندوة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة في مدينة كولومبوس بولاية أوهايو (الولايات المتحدة الأمريكية) التي نظمها الأونكتاد وفي الندوة المتعلقة بالكفاءة في التجارة التي عقدت في ميدراوند، بجنوب أفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٦. والمبادئ التوجيهية المتعلقة بندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة المتعلقة بالممارسات التجارية وتيسير التجارة أُعدت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ أما المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعلومات التجارية لغرض التجارة فقد أعدها مركز التجارة الدولية. والأدوار ذات الصلة بالكفاءة في التجارة التي تقوم بها المنظمات الثلاث هي على النحو التالي: تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا باستحداث معايير لتيسير التجارة ووضع توصيات لخفض وأتمتة الإجراءات والوثائق. ويقوم مركز التجارة الدولية بوضع البرامج وبالتدريب على المعلومات التجارية لفائدة البلدان النامية. ويوفر الأونكتاد آليات التنفيذ والمساعدة على "المنتجات" التي تطورها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومعها مركز التجارة الدولية فضلاً عن اسداء المشورة التقنية في مجالات التجارة التي لا تغطيها المنظمات كلتاهما والتنسيق الشامل بين شبكة نقاط التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك تبذل جهود من أجل تعزيز التعاون مع مركز التجارة الدولية في مجالات أخرى، بما في ذلك التدريب وتطوير الموارد البشرية (المقترن في جانب منه ببرنامج التدريب التجاري للأونكتاد) وتطوير المشاريع وبناء القدرات لغرض السياسات التجارية وسياسات النهوض بالتجارة والتنفيذ. وهناك العديد من مشاريع المساعدة التقنية الجارية أو المقررة في هذه المجالات التي تنفذ إما بصورة مشتركة أو تنطوي على وحدات تقوم بتنفيذها وكالة أخرى. ويجري تنسيق العمل المتعلق بتمويل التجارة الذي تقوم به تينك المنظمات. كما أنجز عمل مشترك

فيما يتعلق بتطوير التبادلات السلعية ويجري تبادل المعلومات حول عدد من المواضيع بما فيها السلع الأساسية.

٤٦- **البنك الدولي.** يشترك البنك الدولي في العديد من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. فني مجال إدارة الديون، يدعم البنك نظام رصد الديون والتحليل المالي عن طريق مشروع مشترك. وتمول عملية إنشاء هذا النظام في عدد من البلدان من الصناديق الاستثمارية التابعة للبنك الدولي ومن الجهات المقترضة من هذا البنك. ويقوم المقترضون باستخدام القروض/الائتمانات لإنشاء نظام المعلومات المسبقة عن البضائع التابع للأونكتاد وبرنامج الأونكتاد المتخصص الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (اسيكودا). ويعتمد البنك على خبرة الأونكتاد في مجال النقل المتعدد الوسائط وقد صدر منشور مشترك يتضمن مبادئ توجيهية تتعلق بالتجارة ولوجستيات النقل في إفريقيا. كما يستخدم البنك بيانات من نظام تحليل التجارة والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد وطلب مؤخرًا ومول عملاً خاصاً سيتم الاضطلاع به بشأن تدابير مراقبة التجارة. ويقوم البنك الدولي، بالاشتراك مع الأونكتاد، بتدبير مشروع للتعاون التقني يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات. والتعاون قائم منذ أمد طويل في مجالي البيانات التجارية وإدارة المخاطر المتصلة بالسلع الأساسية عن طريق أمور منها على سبيل المثال تيسير قيام التبادل السلعي. كما يؤيد البنك عمل الأونكتاد المتعلق بالجوانب البيئية للمحاسبة المالية والشركات. بالإضافة إلى ذلك انضم الأونكتاد مؤخراً إلى الفريق الاستشاري لتقديم المساعدة لأفقر البلدان التابع للبنك الدولي.

٤٧- وفي ميدان إدارة المخاطر، ما انفك الأونكتاد يعمل عن كثب مع البنك الدولي منذ سنين عديدة، وهناك ورقة مشتركة بين الأونكتاد والبنك الدولي تعنى بإدارة المخاطر في الهند نشرت كجزء من هذا التعاون في عام ١٩٩٦ وهناك عمل مشترك متواصل في مناطق أخرى وخاصة في إفريقيا. كما اقتضى العمل المتعلق بإدارة المخاطر التعاون مع العديد من الهيئات التنظيمية وهيئات القطاع الخاص المعنية بإدارة المخاطر، بما في ذلك لجنة البيع والشراء الآجل للسلع الأساسية والتجارة في الولايات المتحدة وبورصات سلعية متنوعة في بلدان نامية ومتقدمة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والمتوقع أن تتكشف أشكال التعاون هذه بالنظر إلى تزايد مستوى الطلب على المساعدة من الأونكتاد في هذا المجال.

٤٨- **صندوق النقد الدولي.** يقوم الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي في مجال الجمارك. ويدعم الصندوق عملية إصلاح وتحديث الجمارك وقد مول في ذلك السياق العديد من مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية بالأونكتاد فضلاً عن العديد من البعثات. وقد طلبت مؤخراً حكومة فييت نام، عن طريق الصندوق، من الأونكتاد توفير خدمات إدارة الدين. ومنذ عام ١٩٧٥ والأونكتاد يوفر الدعم التقني لمجموعة الـ ٢٤، ومعظم هذا الدعم في شكل ورقات بحوث تعنى بالقضايا النقدية والمالية الدولية التي هي قيد المناقشة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٤٩- **برنامج الأمم المتحدة الانمائي.** يتخذ التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد أشكالاً متعددة. وبالرغم من تدني حصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأموال التي يخصصها الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني إلا أن هذه الحصة تبقى مع ذلك مصدراً رئيسياً لدعم الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطرية والاقليمية والأقليمية. بالإضافة إلى ذلك يؤدي الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دور المتصرفين باسم الأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون التقني على المستوى القطري. وبصفتهم منسقين مقيمين هم

يُضطلعون بدور مهم بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الأونكتاد، للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي آخر دورة عقدها المجلس، شجعت الوفود المزيد من التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد. وتلبية لمقترح مباشر من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلق ببرنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد تقوم أمانة الأونكتاد باعداد مجموعة من الأنشطة لتمول من موارد البرنامج الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلق بعمل مرتبط بالسياسة العامة يعزز البعد التجاري والاستثماري للتنمية البشرية المستدامة وتخفيف الفقر - وهي من أولويات برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٥٠- ويرد وصف للتعاون مع اليونيدو في الفقرة ٣٥ أعلاه من الجزء الثاني.

٢٠ مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة

أمانة الأمم المتحدة في نيويورك:

٥١- إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. ما انفك الأونكتاد يعمل عن كثب مع لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في مجال تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية. وبناء على دعوة من اللجنة المذكورة في دورتها الثالثة تتم حالياً بلورة الدراسة التحليلية المتعلقة بالعلاقة بين الحماية البيئية والمنافسة الدولية وخلق فرص العمل والتنمية وذلك لعرضها على الدورة الخامسة للجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي هذا الصدد أيضاً وكجزء من العمل المتعلق بالوصول إلى الأسواق سيتواصل العمل الذي تقوم به الأمانة لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية المرتبطة بالتجارة. وقد دعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة الأونكتاد إلى بحث كيف يمكن للمزيد من تحرير التجارة أن يسفر عن مزايا بيئية ويسهم في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد سيتجه التركيز إلى القطاعات والمنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٥٢- ودعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، وهي لجنة تخدمها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، كلاً من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى بحث العلاقة القائمة بين التجارة والمنافسة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويقوم الأونكتاد حالياً بالتعاون مع الادارة المذكور في إعداد المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقده في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهو المعروف بوصفه "ريو + ٥". وعلى صعيد عملية تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ يؤدي الأونكتاد دور مدير المهمة فيما يتعلق بالتجارة والبيئة. ووفقاً للقرتين ١١٣ و ١١٤ من برنامج عمل بربادوس، وقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٠، ومقرر لجنة التنمية المستدامة ١٦/٤ وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥١ يتعاون الأونكتاد مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة على التحضير لاجتماع لفريق الخبراء لاسداء النصح للأمم المتحدة بشأن وضع مؤشر لقابلية التأثير متعدد الأبعاد فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا ينطوي بالدرجة الأولى على إعداد ورقة عمل مشتركة تكملها ورقة تقنية يعدها الأونكتاد بشأن المؤشر للبعد الاقتصادي والتجاري. ويرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد حول تقييم الكفاءة في التجارة نظراً لأن معيار الكفاءة في التجارة سيؤخذ به في المؤشر. وفي سياق برنامج عمل القرن ٢١ أيضاً، يسهم الأونكتاد على أساس دائم في جهود إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في مجالي الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بمسائل أخرى، يشترك في الظرف الراهن الأونكتاد مع الإدارة المذكورة

في عملية مشتركة بين الوكالات من أجل إعداد وثيقة معلومات مشتركة تخص الجزء الرفيع المستوى المقبل من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧.

٥٣- إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. يتعاون الأونكتاد وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات تعاوناً وثيقاً حول جملة من المسائل التي تعنى بالاقتصاد الكلي. وهناك شبكة غير رسمية حسنة التنظيم للتعاون البحثي. ويستفيد الأونكتاد من قدرات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في عملية التنبؤات الاقتصادية (برنامج لينك). وتعتمد الإدارة المذكورة في كثير من الأحيان على خبرة الأونكتاد في مجالي التجارة والاستثمار. والأونكتاد من مستخدمي البيانات التي تقوم بتجميعها شعبة الاحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وهذه الشعبة هي وحدة الخدمة المركزية للأمم المتحدة لغرض جمع ومعالجة الاحصاءات. والأونكتاد يوفر مساهمات في التقارير السنوية التي تعد بريادة الإدارة المذكورة وترفع إلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تقارير متكررة: الديون الخارجية، التدفقات الصافية ونقل الموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، التكامل المالي العالمي، إدماج الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛ المنشورات غير المتكررة: متنوعة رهناً ببرنامج العمل).

٥٤- إدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية. يتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع إدارة الدعم الانمائي والخدمات الإدارية في برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)، وهو برنامج للأمم المتحدة خاص بتنمية روح المبادرة والمشاريع، وتتقاسم المنظمتان ولايته. ويسمح التعاون بوجود لجنة توجيهية مشتركة لاستعراض التقدم وتنفيذ البرنامج ككل؛ أما الرصد والتقييم على المستوى القطري فتتولاه كل منظمة فيما يتعلق بالمشاريع التي تكون مسؤولة عنها.

٥٥- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كثيراً ما يطلب مكتب خدمات المشاريع من الأونكتاد توفير بعض خدمات التعاون التقني المتخصصة في مجالات اختصاص الأونكتاد.

اللجان الاقليمية

٥٦- قام الأونكتاد في الفترة الأخيرة بزيادة أنشطته المشتركة مع اللجان الاقليمية، كما أنه يفكر في امكانيات أخرى لتوطيد هذه العلاقات على المستويين النظري والعملي. وفي فترة سابقة من هذا العام، خلصت دراسة مستقلة أجريت لحساب مقر الأمم المتحدة عن العلاقات بين الأونكتاد واللجان الاقليمية الى أنه ليس هناك ما يدعو الى القلق بشأن ازدواج الوظائف. ولدى الأونكتاد حالياً وحدات مشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا^(١). وهذه الوحدات التي أنشئت في عام ١٩٧٥ بين مركز الشركات عبر الوطنية في ذلك الحين (الذي أصبح حالياً جزءاً من شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بالأونكتاد) واللجان الاقليمية، توفر الدعم للدول الأعضاء والمؤسسات دون الاقليمية في المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية المشاريع. وتشمل الأنشطة إعداد الدراسات القطرية عن تأثير الاستثمار الأجنبي والفروع الأجنبية على إعادة هيكلة الصناعة وتنميتها والمدخلات الاقليمية في إعداد ونشر التقرير العالمي عن الاستثمار، ودليل الاستثمار العالمي واستعراضات سياسات الاستثمار. ويجري حالياً بحث مستقبل الوحدات المشتركة.

٥٧- **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.** ينبع التعاون بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى حد كبير من تنفيذ البرامج الخاصة المتعلقة بأفريقيا التي تنشئها الجمعية العامة، وبخاصة البرنامج ٤٥ وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بالإضافة إلى المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. ويتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. واشترك الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم عدة مناسبات من بينها مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة لعام ١٩٩٤ الذي كان يهدف إلى تقييم تأثير جولة أوروغواي على الاقتصادات الأفريقية وتحديد المساعدة التقنية اللازمة. وكان هناك تعاون وثيق استمر عدة أعوام بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال النقل البحري والشحن. وتم التعاون في مشروعين إقليميين مولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظم معلومات إدارة الموانئ وفي مشروع تنمية الموارد البشرية والمؤسسات، الممول أيضاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري التعاون حالياً في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا. ويذكر في هذا الإطار أن الأونكتاد عضو في اللجنة الاستشارية لتعزيز البرامج وقد طلب منه الاسهام في الاعداد لمؤتمر وزراء النقل الأفارقة الذي دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عقده في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٥٨- **اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي.** تشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والأونكتاد مشاركة كاملة في برنامج التجارة الدولية والعلاقات التجارية لأمريكا اللاتينية والكاريبي LATINTRADE (جهد مشترك بين الوكالات لتوفير التعاون والدعم التقنيين لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل مشاركتها في النظام التجاري الدولي الجديد المتمركز في منظمة التجارة العالمية) مع منظمات اقليمية أخرى (النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية) وأمانات التكامل (رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، ومجلس اتفاقية كرتاخينا والمجتمع الكاريبي). وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي باستضافة حلقة عمل للأونكتاد بشأن "تخفيف الفقر عن طريق التجارة الدولية". وفي مجال النقل، قام الأونكتاد بزيادة تعاونه مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في نهاية عام ١٩٩٤ بضم اللجنة إلى برنامجه الخاص بنظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وتنسّق اللجنة جميع عمليات هذا النظام في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي مجال التشريع البحري، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الحلقة الأولى من سلسلة المؤتمرات الإقليمية بشأن مشارطات الإيجار (جزء من البرنامج التعليمي الذي طلبته اللجنة الدائمة السابقة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات).

٥٩- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.** قام تعاون واسع النطاق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عدة ميادين، منها التجارة والاستثمار، والكفاءة في التجارة، والنقل، والشحن البحري، والخصخصة، وتخفيف الفقر. ويتعاون الأونكتاد مع اللجنة (ومع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومركز التجارة الدولي والبنك الدولي) في برنامج آسيا الخاص بالتجارة والاستثمار والممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء الدورة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٧). والأونكتاد مسؤول عن عنصر السياسات التجارية. وكان التعاون في الماضي يتمثل إلى حد كبير في عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية بشأن مجموعة من المواضيع، بما في ذلك قضايا ما بعد جولة أوروغواي. ومن الأمثلة الحديثة، الحلقة الدراسية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكبار الموظفين في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية وهي الحلقة الخاصة بالاعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة

التجارة العالمية في سنغافورة. ومما يسر من التعاون في مجال الكفاءة في التجارة اتخاذ بانكوك مبدئياً مقراً لمركز تنمية نقاط التجارة. وتستخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ موقع مركز تنمية نقاط التجارة على الشبكة العالمية وهو موقع يكثر استخدامه في تعزيز خدماتها الخاصة بالاعلام والترويج في مجال الاستثمار الاقليمي. واستمر التعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال النقل والشحن البحري لعدة أعوام، بدءاً بالموانئ ووصولاً الى وكالات الشحن والنقل المتعدد الوسائط والتبادل الالكتروني للبيانات. وبالإضافة إلى تنفيذ حلقات العمل الخاصة بالنقل المتعدد الوسائط تشترك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الأونكتاد في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في مجال الخدمات اللوجيستية المتعلقة بالنقل، والنقل المتعدد الوسائط، وتنمية الموارد البشرية.

٦٠- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.** جرت مشاورات بين الأمانتين في ميدان التعاون التقني بعد تبادل للزيارات قامت به قيادات المنظمين في فترة سابقة من هذا العام. وبناء على دعوة من الأونكتاد، قدمت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ورقة الى الندوة الدولية الخاصة بتقييم آثار جولة أوروغواي على البلدان العربية (الدار البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤). ونُفذت حلقة عمل عن النقل المتعدد الوسائط بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٩٤، وأُجريت تدريبات مشتركة في إطار برنامج التدريب البحري (TRAINMAR) ويجري النظر حالياً في إنشاء مشروع مشترك للتسهيلات التجارية. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الندوة المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التي عقدت في البحرين بشأن آثار جولة أوروغواي على اقتصاد البلدان العربية. وهذه الندوة أعقبها بعد فترة وجيزة مؤتمر مشترك بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وجامعة الدول العربية) لبلدان الخليج بشأن القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الوقت، حضر كبار الموظفين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأونكتاد ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والبرنامج العربي لتمويل التجارة اجتماعاً للجنة توجيهية لمناقشة برنامج الأونكتاد الشامل للتعاون التقني لصالح البلدان العربية.

٦١- **اللجنة الاقتصادية لأوروبا.** كما سبقت الإشارة، يتعاون الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا تعاوناً وثيقاً في مجال الكفاءة في التجارة. وهناك أيضاً تعاون واسع النطاق فيما يتعلق بقضايا التجارة والنقل، بما في ذلك التعاون في إنعاش التجارة فيما بين بلدان كومنولث الدول المستقلة وتحسين النقل والنقل العابر في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتعاون الأونكتاد، ومعه اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إعداد نشرة بمصطلحات النقل مع المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل. كذلك يتعاون الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في نشر رموز الموانئ الدولية من قاعدة بيانات رموز المواقع. ويحضر الأونكتاد بانتظام اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تنظمها شعبة النقل، وقد ساعد في تنظيم حلقتين دراسيتين عن النقل بالحاويات. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٦، كان الأونكتاد ممثلاً في أكثر من ٢٥ اجتماعاً للجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات من بينها النقل، والبيئة والاقتصاد، وتيسير التجارة، والصناعة، والعلم والتكنولوجيا.

منظمات الأمم المتحدة الأخرى

٦٢- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ينفذ الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج عمل مشتركاً بشأن التجارة والبيئة والتنمية وفقاً للفقرة ٥٩ من الفصل الأول من تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثالثة والفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويتعاون الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مسائل مثل استخدام التدابير التجارية والإيجابية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومفهوم التكافؤ والاعتراف المتبادل في سياق وضع العلامات البيئية. واشترك الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية رفيعة المستوى بشأن البيئة والتجارة والتنمية المستدامة. وقد عُقد الاجتماع الأخير في جنيف في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتشمل المساعدة التقنية المشتركة الدراسات الموجهة نحو السياسات وحلقات العمل والحلقات الدراسية، وتوفير المعلومات والحلقات الدراسية للتدريب/بناء القدرات.

٦٣- ونظراً لمسؤولية الأونكتاد كهيئة مشرفة على المهام المتعلقة بالتجارة والبيئة في منظومة الأمم المتحدة ككل، فهناك عمل مشترك ينفذ أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومنذ عهد قريب، كان هذا العمل يركّز على دراسات الحالة للحصول على أدلة تجريبية فيما يتعلق بـ (أ) تأثير السياسات التجارية على البيئة (والعكس بالعكس) و(ب) الأساليب العملية لتنفيذ استيعاب التكاليف والمنافع البيئية داخلياً. ومن المتوقع أن يستمر العمل التحليلي المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل القريب.

٦٤- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. شاركت منظمة الأغذية والزراعة في اجتماعات لجنة الأونكتاد الدائمة السابقة للسلع الأساسية في الدورة المتعلقة ببحث تأثير جولة أوروغواي وشارك الأونكتاد في القمة العالمية للأغذية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهناك أيضاً تعاون كبير على المستوى العملي بين المنظمتين.

٦٥- منظمة العمل الدولية. كان هناك تعاون مكثّف مع منظمة العمل الدولية في إعداد التقرير العالمي عن الاستثمار لعام ١٩٩٤: الشركات عبر الوطنية والاستخدام ومكان العمل. وفي المستقبل القريب، يعتزم الأونكتاد توطيد التعاون مع منظمة العمل الدولية، ولا سيما مع إدارتها الخاصة بتنمية المنشآت والتعاونيات، في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والتدريب.

٦٦- المنظمة البحرية الدولية. يرجع التعاون بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية إلى عهد بعيد. فقد اتخذ شكلاً رسمياً في عام ١٩٨٣ بالتوقيع على مذكرة تفاهم توضح مجالات التعاون وتحدد المسؤوليات. وأنشئ فريق خبراء حكومي دولي مشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية معني على وجه الخصوص بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها. وبعد أن أعد الفريق المشترك نص مشروع الاتفاقية الدولية للامتيازات والرهون البحرية (١٩٩٣) وهو النص الذي اعتمده بعد ذلك مؤتمر المفوضين للأمم المتحدة/المنظمة البحرية الدولية، يعكف حالياً على تنقيح الاتفاقية الدولية بشأن الحجز على السفن البحرية لعام ١٩٥٢. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعاون في مجالات مثل المساعدة التقنية، وتنمية الموارد البشرية، والموانئ. وتتعاقد المنظمة عادة مع الأونكتاد من الباطن بالنسبة للمسائل المتعلقة بالجوانب التجارية للنقل البحري والعكس بالعكس في حالات المسائل التقنية. وأنجز فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية عمله بنجاح، في دورته الأخيرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد أن أعد

مجموعة مشاريع مواد لاتفاقية منقحة بشأن الحجز على السفن البحرية. وأوصى الفريق المشترك، فور إتمام عمله، "مجلس المنظمة البحرية الدولية ومجلس التجارة والتنمية للأونكتاد بالنظر إيجابياً، على أساس العمل المفيد الذي أنجز حتى الآن، في تقديم اقتراح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في وضع واعتماد اتفاقية بشأن قواعد معينة متعلقة بحجز السفن البحرية على أساس مشروع المواد الذي أعده فريق الخبراء".

٦٧- **الاتحاد الدولي للاتصالات.** وفقاً للفقرة ٩٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، يتوقع أن تُجرى مناقشات مع الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن التعاون في تقييم الآثار التجارية العملية لمرفق المعلومات العالمي الناشئ وتحديد وسائل العمل الملائمة في هذا المجال.

٦٨- **المنظمة العالمية للملكية الفكرية.** بناء على طلب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، في آب/أغسطس ١٩٩٦، أصدر الأونكتاد دراسته المتعلقة بالآثار المالية وغير المالية لتنفيذ اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) على البلدان النامية.

٣- تبادل المعلومات والتنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٩- **لجنة التنسيق الإدارية.** عُهد الى لجنة التنسيق الإدارية بمهمة توفير قوة الدفع والتوجيه لعمل المنظومة في إطار التوجيه الخاص بالسياسات الذي توفره الأجهزة الحكومية الدولية. وتتألف اللجنة من الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة بالإضافة الى الرؤساء التنفيذيين لبرامج الأمم المتحدة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب المادة ٢٢ من الميثاق، بما في ذلك الأونكتاد. وتمثل وظيفتها الرئيسية في تنسيق البرامج التي تُقرها مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، وبصورة أعم، تعزيز التعاون في نطاق المنظومة سعياً الى بلوغ الأهداف المشتركة للدول الأعضاء.

٧٠- **والأونكتاد هو المنظمة الرائدة في تنفيذ القسم الخاص بفرص الوصول والامكانيات التجارية من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا.** كما يسهم الأونكتاد في مجالات تسخير تكنولوجيا المعلومات في خدمة التنمية، والشراكة مع أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والديون. ويشارك الأونكتاد في فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بدراسة البيئة المساعدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى الاستخدام وأسباب العيش المستدامة، وهي الفرق التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لرصد ومتابعة تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بمواضيع بعينها. كذلك يشارك الأونكتاد في هيئات لجنة التنسيق الإدارية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استرعى الأونكتاد انتباه لجنة التنسيق الإدارية الى المبادرات التي تتم على نطاق المنظومة والتي يتولى مسؤوليتها وقام بتعبئة الدعم اللازم لتنفيذها. ويسري هذا بصورة خاصة على برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك استعراض منتصف المدة الشامل. وفضلاً عن ذلك، يسعى الأونكتاد الى عقد اتفاقات تعاونية لتنفيذ نتائج مؤتمراته الخاصة. وقام الأمين العام للأونكتاد بعرض نتائج الأونكتاد التاسع على دورة لجنة التنسيق الإدارية التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٧١- **وبناء على قرارات محددة صدرت في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، قامت أمانة الأونكتاد بموافاة الجمعية العامة بمعلومات عن أنشطتها في مجال التعاون مع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم**

المتحدة على النحو التالي^(٢): قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٥/١٩٩٠ بشأن حماية المستهلك؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/١٩٩٤ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٨ بشأن مباشرة الأعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وقرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ بشأن اشتراك المتطوعين في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الانسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني لأغراض التنمية؛ وحصر للأنشطة الممكنة لاحتلال السلم في أعقاب الصراعات؛ وقرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ وقرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩ بشأن قانون البحار؛ وقرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ ألف و ٥٨/٥٠ هاء بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المضروبة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وقرار الجمعية العامة ٩/٤٩ بشأن ضرورة انهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا؛ وقرار الجمعية العامة ١٠٦/٤٩: دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛ وقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٩: الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي؛ وقرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ (ميم) بشأن تقديم المساعدة الخاصة الى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة؛ وقرار الجمعية العامة ٤٤/٥٠: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

٧٢- ويسهم الأونكتاد بدور نشط في برامج الأمم المتحدة التدريبية التي يديرها مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. ووفر الأونكتاد للمركز موظفاً أقدم للمساعدة في بدء تشغيل كلية موظفي الأمم المتحدة.

٧٣- ويقوم الأونكتاد أيضاً بدور قيادي في التعاون في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية عن طريق برنامج "TRAIN-X" المشترك بين الوكالات والذي يضم الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولية والاتحاد البريدي العالمي.

٤' التعاون مع مجموعة مختارة من المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية

٧٤- في إطار التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة، وتنفيذاً لمختلف القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، تقدم أمانة الأونكتاد بصورة دورية معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها في تنفيذ هذه القرارات والمقررات لإدراجها في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة. وتشمل هذه الأنشطة التعاون مع المنظمات التالية والدول الأعضاء فيها:

٧٥- منظمة الدول الأمريكية (قرار الجمعية العامة ٤٥٠/٤٩ و ٥/٤٩). أسهمت أمانة الأونكتاد بورقة معلومات أساسية في الاجتماع العام الثالث بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن مجموعة من أنشطة الأونكتاد. كما قدمت المساعدة التقنية من قواعد البيانات في مجال التجارة في السلع والخدمات؛ والتجارة في الخدمات؛ وسياسات المنافسة؛ ونظم التجارة والبيئة والاستثمار.

٧٦- منظمة الوحدة الأفريقية (قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٩ و ١٥٨/٥٠). تعاونت أمانة الأونكتاد مع منظمة الوحدة الأفريقية بالطرق التالية: توفير المساعدة لتنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية؛ وتوفير تقرير مرحلي وتقييم عن إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، وإعداد الدراسات عن إدارة المخاطر السعرية للسلع الأساسية؛ وإعداد اتفاق تعاون بشأن منح

المساعدة التقنية للبلدان الافريقية في مختلف ميادين التجارة الدولية؛ وتنظيم مائدة مستديرة عن التجارة، والتعاون الاقتصادي والاستثمار بين البلدان الافريقية والبلدان العربية للقطاع العام وقطاع الأعمال الخاص. ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع منظمة الوحدة الافريقية عن طريق مشاريعه الخاصة بالمساعدة التقنية للفريق العامل للقطاعات الفرعية والمعني بعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا؛ وعن طريق برنامج الخصاص بالتدريب البحري TRAINMAR؛ وعن طريق سلسلة من الدورات عن النقل المتعدد الوسائط.

٧٧- **جامعة الدول العربية (قرار الجمعية العامة ١٤/٤٩ و ١٦/٥٠).** يجري التعاون بين الأونكتاد وجامعة الدول العربية بالطرق التالية: مشروع مشترك بين القطاعات بشأن امكانيات التنمية المتواصلة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ووضع وتنفيذ برنامج للاقتصاد والتجارة في الدول العربية؛ وندوة اقليمية عن تقييم آثار جولة أوروغواي على البلدان العربية (نُظمت بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية)؛ وعقد موائد مستديرة بشأن توسيع التجارة والتعاون الاقتصادي والاستثمار بين البلدان الافريقية والبلدان العربية. وتجري مشاورات منتظمة بين الأونكتاد وجامعة الدول العربية بشأن مساعدة البلدان العربية وجولة أوروغواي وتوفير المساعدة التقنية لتوسيع التجارة العربية. وستشارك جامعة الدول العربية في تنفيذ برنامج التكامل الاقتصادي والتجارة في الدول العربية وهو البرنامج المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٧٨- **منظمة المؤتمر الاسلامي (قرار الجمعية العامة ١٥/٤٩ و ١٧/٥٠).** يتعاون الأونكتاد مع منظمة المؤتمر الاسلامي في المجالات التالية: قضايا التجارة والتمويل والنقل العابر؛ المساعدة في تخطيط وتنفيذ اجتماعات الخصخصة وتنمية المشاريع، وبصورة رئيسية لجمهوريات آسيا الوسطى؛ والدراسات المشتركة عن مواضيع منها على سبيل المثال تدفقات التجارة وإمكانيات النقل البحري بين البلدان الاسلامية. ويتعاون الأونكتاد مع المركز الاسلامي لتنمية التجارة في المسائل الخاصة بجولة أوروغواي/منظمة التجارة العالمية. وعقدت مشاورات مع مصرف التنمية الاسلامي بشأن الأنشطة المتصلة بمختلف جوانب جولة أوروغواي، بما في ذلك الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

٧٩- **الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٨ و ٢١/٤٩ ميم).** يجري التعاون في المجالات التالية: ساعدت أمانة الأونكتاد في صياغة مشروع بروتوكول بشأن التعاون التجاري. وقدم الدعم الاستشاري والتقني أثناء المراحل الأولى من محاولة الجماعة صياغة بروتوكول تجاري ملحق بمعاهدة الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي وقدمت المساعدة لتحليل وتطوير العمل الاستراتيجي للدول الأعضاء في الجماعة في ضوء نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والنظام التجاري الدولي الناشئ.

٨٠- **المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (قرار الجمعية العامة ٦/٤٩).** يجري التعاون في المجالات التالية: تنفيذ مشروع التجارة الدولية والعلاقات التجارية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ويهدف الى تعزيز القدرات التفاوضية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في الاتفاقات التجارية). وعن طريق نظام التحليل والمعلومات التجارية (TRAINS).

٨١- **الجماعة الكاريبية (قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٩).** أثناء بعثة أوفدها الأونكتاد مؤخراً الى أمانة الجماعة الكاريبية بدأت مناقشات بشأن امكانية إبرام اتفاق إطاري بين الأونكتاد والجماعة الكاريبية. وقد تعاون الأونكتاد بالفعل مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في المجالات التالية: إنشاء نقاط التجارة؛

وبرنامج التدريب التجاري؛ ونظام رصد الديون والتحليل المالي (DMFAS)؛ وتعزيز تنمية المشاريع؛ ومشروع تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والمساعدة في برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (ASYCUDA)؛ وإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالبلدان النامية الجزرية؛ والمساعدة في إدارة السوق السلعية؛ والمساعدة في عملية التكامل الاقليمي؛ وإعداد دراسة عن آثار جولة أوروغواي على المنطقة الفرعية؛ ومساعدة البلدان النامية الجزرية.

٨٢- **منظمات اقليمية ودون اقليمية أخرى.** يتعاون الأونكتاد مع عدد من المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية، بما في ذلك: الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، ورابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، ومجموعة الانديز، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، وأمانة المحفل. وتتفاوت تفاصيل هذا التعاون بين منظمة وأخرى، لكن التعاون بصورة عامة يركز على المسائل المتصلة بالتجارة (بما في ذلك تبادل البيانات المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة)، والاستثمار، والنقل (بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط).

٥' المنظمات غير الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة

٨٣- **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.** قام الأمين العام للأونكتاد بزيارة لباريس في أيار/مايو ١٩٩٦ وتحدث أمام مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مواصلًا بذلك ممارسة سلفه المتمثلة في إطلاع الدول الأعضاء في المنظمة على المعلومات الأساسية قبل انعقاد مؤتمر المنظمة الذي يتم كل أربعة أعوام. وعُقدت اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة تعزيز القاعدة المؤسسية للتعاون في المستقبل، وبخاصة في مجالات تشمل العلاقات مع البلدان النامية. وشارك نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الجزء الرفيع المستوى المعني بالاستثمار من دورة مجلس التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦. كما كان هناك تعاون في مجال الخصخصة، ونظام التحاليل والمعلومات التجارية، والتجارة والبيئة والاستثمار. وهناك اتصال منتظم بلجنة المساعدات الانمائية التابعة للمنظمة.

٨٤- **المنظمة الجمركية العالمية.** يتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع المنظمة الجمركية العالمية في مجالات التقنيات الجمركية، والتصنيف، وبرنامج إصلاح وتطوير الجمارك، وتنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية. وأعدت المنظمة الجمركية العالمية المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالجمارك لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة بالتجارة. ومن المتوقع أن يُعقد في أوائل ١٩٩٧ اجتماع ثلاثي لكبار موظفي أمانات المنظمة الجمركية العالمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بغية توطيد التعاون في مجالات تيسير التجارة، والمرونة التجارية والكفاءة في التجارة. ويُنتظر أن يساعد الاجتماع على تجنب التداخل بين الأنشطة الجديدة التي شرعت منظمة التجارة العالمية في تنفيذها وبرامج العمل الحالية للأونكتاد والمنظمة الجمركية العالمية. وسيكون من المفيد للغاية اتباع نهج منسق بين المنظمات الثلاث في مجالات الإصلاحات الجمركية والتوحيد القياسي مما قد يؤدي الى تخفيض كبير في تكاليف المعاملات التجارية الدولية.

٨٥- المنظمة الدولية للهجرة. جرى التعاون في المسائل المتصلة بالاستثمار. وصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ دراسة مشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة والأونكتاد بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والمعونة والهجرة".

٨٦- المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. يقوم الأونكتاد بدور منظمة الاتصال في اللجنة التقنية ٢٠٧ المكلفة بوضع سلسلة ١٤٠٠٠ بشأن الإدارة البيئية. ويشارك الأونكتاد في اللجنة التقنية ٨٠٤/المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (اللجنة التقنية المعنية بحاويات الشحن) فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمعايير الدولية لمقاسات الحاويات ومعايرتها.

٨٧- مصارف التنمية الإقليمية. يتعاون الأونكتاد بصفة منتظمة ومستمرة مع مصارف التنمية الإقليمية. وتربطه صلات قوية بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي يتعاون معه في نظام التحليل والمعلومات التجارية ومشروع التجارة الدولية والعلاقات التجارية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وهو مشروع إقليمي. وفضلاً عن ذلك، استخدم المقترضون في أمريكا اللاتينية قروض مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل المساعدة التقنية للأونكتاد، بما في ذلك برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها ونظام رصد الديون والتحليل المالي. ويمول مصرف التنمية الآسيوي أيضاً برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها ونظام رصد الديون والتحليل المالي. ويمول مصرف التنمية الأفريقي نظام رصد الديون والتحليل المالي. ويشارك الأونكتاد في الحلقات الدراسية التي ينظمها مصرف التنمية الإسلامي بشأن تأثير جولة أوروغواي.

٨٨- ولأونكتاد، باعتباره منشئ الصندوق المشترك للسلع الأساسية، منذ إنشائه في عام ١٩٨٩، علاقة متميزة مع تلك الهيئة، حيث يشارك بدور نشط في اجتماعات مجلسها التنفيذي وفي العمل التحليلي المتعلق بالحسابين الأول والثاني للصندوق. كما يشارك أحد موظفي الأونكتاد في اجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق وهي اللجنة التي تبحث المشاريع المقدمة لتمويلها من الحساب الثاني. ويجري التفاوض حالياً بشأن مشروع لمذكرة تفاهم مع الصندوق.

٨٩- المفوضية الأوروبية. أصبحت المفوضية الأوروبية جهة مانحة رئيسية لأنشطة التعاون التقني التي ينهض بها الأونكتاد. وقام الأونكتاد والمفوضية الأوروبية بإعداد ونشر دراسة مشتركة في عام ١٩٩٦ عن الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في آسيا.

٦٠ الهيئات والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية

٩٠- يقيم الأونكتاد أيضاً علاقات وثيقة مع مجموعة عريضة من الهيئات السلعية الدولية ويشارك حينما يُطلب إليه في اجتماعات هذه الهيئات التي تشمل منظمات الكاكاو والجوت والمطاط الطبيعي وزيت الزيتون والسكر والأخشاب الاستوائية؛ واللجنة الاستشارية الدولية للقطن؛ والأفرقة الدراسية للنحاس والرصاص والزنك والنيكل. ودعت الحاجة إلى تكثيف التعاون على مدى الشهور الـ ١٨ الماضية في المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي في إعادة التفاوض بشأن اتفاقها وضمان نفاذه الفعلي. وساعد الأونكتاد أيضاً المجلس الدولي لثمار الجوز والرابطة الدولية لتنمية الكروم في جهودهما لإبرام

اتفاقات دولية لسلعهما. ومن المتوقع أن تستمر هذه الأنشطة جميعها وأن تكثف في بعض الحالات في الأجل المتوسط.

٩١- **مؤسسات البحوث والتدريب.** يتعاون الأونكتاد مع عدد كبير من مؤسسات البحوث والتدريب. فبالإضافة إلى المعهد العالمي للبحث الإنمائي والاقتصادي التابع لجامعة الأمم المتحدة، تشمل هذه المؤسسات الجامعات، والمدارس التجارية، ومؤسسات التدريب، وهيئات البحث من جميع أنحاء العالم.

٩٢- **المنظمات غير الحكومية.** تنظم المادة ٧٧ من الفصل الخامس عشر من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ومقرر المجلس ٤٣ (د-٧) العلاقات الرسمية للأونكتاد مع المنظمات غير الحكومية. ويعترف الأونكتاد رسمياً بثلاث فئات من المنظمات غير الحكومية هي: الفئة العامة التي تشمل المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في الأنشطة المتصلة بغالبية المسائل التي يعنى بها الأونكتاد؛ والفئة الخاصة التي تشمل تلك المنظمات غير الحكومية المتمتعة باختصاص خاص في مجال أو اثنين من المجالات التي يعنى بها الأونكتاد؛ أما الفئة الثالثة فتغطي المنظمات الوطنية غير الحكومية. وهذه المنظمات تُدرج في السجل. ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المدرجة في القائمة حالياً ١٧٤ منظمة منها: ٨٧ منظمة في الفئة العامة و ٨٧ منظمة في الفئة الخاصة. وهناك حالياً سبع منظمات وطنية مدرجة في السجل.

٩٣- ويجري التعاون مع مجتمع المنظمات غير الحكومية بصورة رئيسية على مستوى الإعلام والدعاية وزيادة الوعي العام. ومنذ عام ١٩٨٨، تجري مشاورات منتظمة بين الأونكتاد والمنظمات غير الحكومية، وقد عُدّ آخر هذه المشاورات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ استعداداً للأونكتاد التاسع. وللمرة الأولى في تاريخ الأونكتاد، نُظمت مناسبة موازية أثناء الأونكتاد التاسع في جنوب أفريقيا. وحضرها نحو ٨٠ منظمة غير حكومية. ويرد القرار النهائي للمؤتمر فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد في الفقرات ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من إعلان ميدراوند.

٩٤- ووفقاً للفقرة ٩٧ (٢) من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع بشأن حماية المستهلكين، كُثِّف الأونكتاد تعاونه مع منظمات المستهلكين، وبخاصة الرابطة الدولية للمستهلكين التي ستجري صياغة التعاون معها في المستقبل القريب.

٩٥- **الغرفة التجارية الدولية.** ساعدت الغرفة التجارية الدولية بشكل فعال في إعداد وتنفيذ الجزء الرفيع المستوى المعني بالاستثمار من دورة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويتجلى التعاون الوثيق في قضايا النقل في الوثائق المشتركة بين الأونكتاد والغرفة التجارية الدولية والمتعلقة بقواعد النقل المتعدد الوسائط.

٩٦- **الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن.** بالإضافة إلى حضور اجتماعات الأونكتاد (والعكس بالعكس)، شارك الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن في صياغة الوثائق المشتركة بين الأونكتاد والغرفة التجارية الدولية والمتعلقة بقواعد النقل المتعدد الوسائط وفي صياغة المواد التدريبية لبرنامج التدريب البحري (تريبنمار) فيما يتعلق بقطاع الشحن.

٩٧- وقدمت الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ دعماً قوياً للاجتماعات الحكومية الدولية الأربعة التي نظمها الأونكتاد لخبراء الموانئ كما أنها تسهم منذ عام ١٩٨٣ في سلسلة الدراسات التي يصدرها الأونكتاد عن إدارة الموانئ.

٩٨- الرابطة الأمريكية لهيئات الموانئ. يتعاون الأونكتاد تعاوناً نشطاً عن طريق تبادل المعلومات مع الرابطة الأمريكية لهيئات الموانئ، وهي رابطة للموانئ في الأمريكتين (٢٤ بلداً) ومع الرابطتين الإقليميتين للموانئ، وهما رابطة غرب ووسط أفريقيا لإدارة الموانئ ورابطة أفريقيا الشرقية والجنوبية لإدارة الموانئ.

٩٩- ويتعاون اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات وكلاء الشحن مع الأونكتاد في تعزيز النقل الدولي المتعدد الوسائط في أمريكا اللاتينية.

١٠٠- رابطة مراكز التجارة الدولية. كان هناك تعاون بين الأونكتاد ورابطة مراكز التجارة الدولية (وأعضائها) في إنشاء نقاط التجارة.

١٠١- نقابات العمال. يقيم الأونكتاد اتصالات منتظمة مع ممثلي نقابات العمال وينظم سنوياً في حزيران/يونيه مشاورات مع حركات النقابات العمالية.

١٠٢- القطاع الخاص. رغم أن هذا التقرير يُعنى إلى حد كبير بالتعاون مع المنظمات الأخرى، فإنه لن يكتمل بدون الإشارة إلى تعاون الأونكتاد مع مجتمع الأعمال. ويتخذ هذا التعاون الواسع النطاق مجموعة من الصور المتباينة، منها تبادل المعلومات، والمشاركة في الاجتماعات بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة بفئات معينة للسلع الأساسية/المنتجات/المستهلكين والمساهمة في أفرقة الخبراء وأنشطة المساعدة التقنية. ومن أمثلة هذا التعاون مشاركة القطاع الخاص في الجزء الرفيع المستوى المعني بالاستثمار من دورة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ ومؤتمر تحالف أفريقيا الذي عُقد بالتوازي مع الأونكتاد التاسع؛ والبيانات الموحدة المستخدمة في إعداد التقرير العالمي عن الاستثمار؛ ومشاركة عدد كبير من عناصر القطاع الخاص الفاعلة في شبكة نقاط التجارة العالمية.

الحواشي

(١) أوقف العمل بالوحدة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٩٤.

(٢) يرد ذكر القرارات ذات الصلة بحيث يمكن الإحالة إلى تقارير الأمين العام للأمم المتحدة للاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية.

المرفقات

المرفق الأول

مجموعة مختارة من مذكرات التفاهم*

- Memorandum de Entendimiento entre la Asociación Latinoamericana de Integración (ALADI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD) sobre un Programa para la Facilitación del Transporte y el Comercio, (24 October 1996).
- Joint Communiqué between the Secretary-General of UNCTAD and the Director-General of UNIDO, 25 July 1996.
- Joint Communiqué between the Director-General of UNIDO and the Secretary-General of UNCTAD, 3 April 1996.
- Memorandum of Understanding regarding TRAINS for the Americas between the Inter-American Development Bank (IDB) and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), April 1996.
- Memorandum de Entendimiento entre la Agencia Española de Cooperación Internacional (AECI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), (16 October 1995).
- Cooperation Arrangements on EMPRETEC (from Spanish Empresa y Tecnología) between the United Nations Department for Development Support and Management Services and the United Nations Conference on Trade and Development, 8 and 25 May 1995.
- Programme régional: "Interactive TRAINS" mémorandum d'accord relatif à la Base de Données des Mesures de Réglementation Commerciale entre l'Union douanière et économique de l'Afrique centrale (UDEAC) et la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED), (November 1994).
- Technical Co-operation Agreement between UNCTAD and the Eastern Southern African initiative on debt and reserves management, 27 September 1994.

* يمكن الحصول على هذه المجموعة من المذكرات من الأمانة عند الطلب.

- Memorandum of Understanding between the United Nations Conference on Trade and Development and the Economic Commission for Europe on the joint unit between the United Nations Centre on Transnational Corporations and the Economic Commission for Europe, 27 July 1994.
- Cooperation Agreement between the Commonwealth of Independent States and the United Nations Conference on Trade and Development, 5 May 1994.
- Agreement between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the General Secretariat of the Central American Integration System, 6 April 1994.
- Memorándum de Entendimiento entre la Secretaría Permanente del Tratado General de Integración Económica Centroamericana (SIECA) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), (March, April 1993).
- Memorandum of Understanding regarding Database on Trade Control Measures between the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC) and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 5 February 1993.
- Mémorandum d'accord relatif a la Base de Données des Mesures de Réglementation Commerciale entre l'Union du Maghreb Arabe (UMA) et la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED), 1 February 1993.
- Memorandum of Understanding between the Tariff Department of the Customs General Administration of China and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 24 September and 23 October 1992.
- Memorando de Entendimiento entre la Asociación Latinoamericana de Integración (ALADI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), December 1991.
- Memorandum of Understanding between the Ibero-American Association of Chambers of Commerce (AICO) and the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 30 October 1989.
- Memorandum of Understanding between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the World Federation of Development Financing Institutions, 28 June 1988.

- Memorandum of Understanding between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the Research Centre for Co-operation with Developing Countries, Ljubljana, 7 July 1987.
- Memorandum of Understanding between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the Preferential Trade Area for Eastern and Southern African States (PTA), 2 May 1985.
- Memorandum of Understanding between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the Research Center for Co-operation with Developing Countries, 28 January 1983.
- Memorandum of Understanding between the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and the Center for Economic and Social Studies for the Third World, 1 June 1982.
- Joint Statement on Arrangements and Procedures for Consultation between the Secretariat of IMO and UNCTAD in relation to work on certain Maritime Law Subjects, 2 March 1983.
- Memorando de Entendimiento entre la Junta del Acuerdo de Cartagena (JUNTA) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD) (signed but no date).
- Accord-cadre de Coopération entre le Secrétariat Général de la Communauté Economique de l'Afrique de l'Ouest et le secrétariat de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement.
- Memorandum of Understanding regarding UNCTAD-World Bank Cooperation Project on the further development of the SMART software and its integration into the TRAINS system between the World Bank and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (signed but no date).

المرفق الثاني

الاتفاقات مع منظمة التجارة العالمية

١- في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أنشأ تبادل لرسائل متطابقة بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية اتفاقاً شاملاً للتعاون بين المنظميتين. وكما أُشير في الفقرة ٤(ب) من تقرير الأمين العام إلى الجمعية بشأن تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (A/51/331)، "تشمل هذه العلاقات: '١' تقديم وتبادل المعلومات ذات الصلة؛ '٢' التمثيل المتبادل طبقاً لقرارات الهيئات المختصة لكل من المنظميتين؛ '٣' مشاركة منظمة التجارة العالمية في لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية؛ '٤' التعاون بين الأمانتين في مجالات منها المجال الإحصائي والمسائل الإدارية". وتنص الفقرة ٤(ج) على ما يلي: "وعليه فإن الترتيبات المحددة للتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، طبقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، سوف تتابعها الأمانتان في نطاق الإطار الشامل المبين أعلاه وفي ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس التجارة والتنمية وكذلك قرار الجمعية العامة ٩٧/٤٩".

٢- واجتمع الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واتفقا على الأساس المؤسسي التالي للتعاون:

- عقد اجتماعات بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية برئاسة مشتركة بين القيادتين كل ستة أشهر؛
- تحسين علاقات العمل بين المنظميتين على جميع المستويات في مجالات مثل البحوث، والتجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والتجارة والبيئة، والتجارة والتنمية. ومشاركة القيادتين في اجتماعات منظمة كل منهما بحسب الاقتضاء في هذه المجالات؛
- سعي المنظميتين إلى زيادة التكامل في التعاون التقني، لا بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية فحسب وإنما أيضاً مع الوكالات الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، أو مع مؤسسات بریتون وودز أو الهيئات الإقليمية. والغرض من ذلك هو تحسين التنسيق الشامل والتوصل إلى استخدام أفضل للموارد؛
- منح أولوية عالية لأفريقيا في هذا التعاون. ويجب أن تشكل التدابير الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً، وبخاصة البلدان الأفريقية، في زيادة إنتاجها الموجه إلى التصدير وتحسين تنوع إنتاجها التصديري وأسواقها جزءاً أساسياً من هذه الحملة. وسيعمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بالتعاون الوثيق فيما بينهما، ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بغية وضع خطة عمل لأفريقيا على وجه السرعة.

٣- وفي الاجتماع العادي الأول بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية وهو الاجتماع الذي عُقد في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المجالات التالية للتعاون بين الأمانتين:

- إعداد ورقة عمل مشتركة، يساهم فيها مركز التجارة الدولية بشأن (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف و(ب) تحديد الفرص التجارية الجديدة المتاحة للبلدان النامية وكيفية استغلالها؛
- إنشاء إطار للتعاون التقني من أجل أفريقيا، مع تنفيذ نسبة كبيرة من الأنشطة على المستوى الوطني؛
- تعيين جهود تعاونية محددة، وفي بعض الحالات أعمال مشتركة، في مجالات (أ) التجارة في الخدمات، (ب) التجارة والبيئة، (ج) البلدان التي ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

المرفق الثالث

بيان مشترك بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١- اجتمع الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لليونيدو بمقر اليونيدو في فيينا في ٢٥ تموز/يوليه لمواصلة مناقشتهم بشأن التعاون بين المنظمين، وفقاً لما أُعلن في بيانهما المشترك المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. واستعرض الاجتماع مقررات اللجنة السادسة للمؤتمر العام لليونيدو ونتائج الأونكتاد التاسع، وبخاصة ضرورة زيادة فعالية التنسيق والتكامل بين منظمات الأمم المتحدة، وحدد مجالات زيادة التعاون بين الأونكتاد واليونيدو. وكان الاجتماع نموذجاً لروح الشراكة الإيجابية بين منظمين شقيقتين. وأكد السيد ريكوبيرو والسيد دي ماريا إي كامبوس من جديد التزامهما بمواصلة استكشاف سبل جديدة لتوطيد التعاون بين الأونكتاد واليونيدو. وسيقوم الأونكتاد، عند أدائه لدوره، بالتشاور والتعاون، بحسب الاقتضاء، مع مركز التجارة الدولية.

٢- وكمساهمة في المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا، والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا الذي يدعمه اليونيدو، اتفقا على تركيز تعاونهما بصورة خاصة على بدء برنامج مشترك يستهدف مساعدة البلدان الأفريقية في تحسين بيئة التدفقات الاستثمارية، وتدعيم القدرات المحلية على اجتذاب الاستثمار، وتعزيز التجارة، والاستثمار والمشاريع والتعاون التكنولوجي بين البلدان الأفريقية وبين أفريقيا والمناطق الأخرى. وهذه الجهود، التي ستعتمد على الأدوار المتكاملة والخبرة الفنية والعمل المحدد الذي تنفذه المنظمتان في أفريقيا، ستشمل:

- مشروع نموذجي لإعداد لمحات قطرية للاستثمار في بلدان أفريقية مختارة؛

- تنظيم مؤتمرات أعمال دولية للبلدان الأفريقية؛

- السعي إلى تدعيم الصلات بين القطاعات الخاصة للبلدان الأفريقية وبين أفريقيا والمناطق الأخرى، وتشجيع نشر المعلومات العلمية والتقنية وتسخير تكنولوجيا المعلومات في خدمة الأغراض الإنمائية.

٣- كذلك اتفق السيد ريكوبيرو والسيد دي ماريا إي كامبوس، على الشروع، على سبيل الأولوية، في جهود منسقة لتدعيم تشجيع الاستثمارات في أقل البلدان نمواً. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، ستقوم المؤسسات بدور قيادي باشتراكهما مع منظمات أخرى مهتمة في تمويل حلقة دراسية نموذجية بشأن تعبئة القطاع الخاص، بغية تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي في اتجاه أقل البلدان نمواً.

٤- وطلب السيد ريكوبيرو والسيد دي ماريا إي كامبوس من موظفيهما وضع تفاصيل هذه البرامج بصيغتها النهائية على وجه السرعة.

٥- إن المبادرات الآتية الذكر التي تم القيام بها في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا هي بداية لتوسيع الجهود التعاونية يتم على مراحل. وبعد أن لاحظ رئيسا المنظمين التعاون الحالي في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، اتفقا على القيام بجهود إضافية في المجالات التالية:

- السعي إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في رصد الاستثمار الأجنبي عن طريق مواصلة تطوير نظام رصد فعال؛
- السعي إلى تقييم تأثير تنفيذ الاتفاقات التجارية الأخيرة على الهيكل الصناعي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- مساعدة الحكومات المهمة في صياغة وتنفيذ مشاريع خاصة ببلدان بعينها لتنمية المؤسسات؛
- التعاون المتبادل فيما يتعلق بأنشطة الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار؛ وبرنامج اليونيدو لدوائر ترويج الاستثمار؛ واستعراضات السياسات التي يجريها الأونكتاد للاستثمار، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، واستعراضات السياسات الصناعية التي يجريها اليونيدو؛ ونشر التقرير العالمي عن الاستثمار الذي يصدره الأونكتاد والتقرير العالمي عن التنمية الصناعية الذي تصدره اليونيدو.

٦- واتفق السيد ريكوبيرو والسيد دي ماريا إي كامبوس على عقد اجتماعهما السنوي المقبل في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧ لاستعراض التقدم وتحديد المجالات والأنشطة المؤاتية لمبادرات تعاونية جديدة. وستسبق هذا الاجتماع مشاورات غير رسمية على مستوى العمل بين كبار الموظفين. وكما ذكر في البيان المشترك المؤرخ في نيسان/أبريل ١٩٩٦، تستهدف هذه المحاولات المشتركة تعزيز الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمتان من أجل تنشيط التصنيع وإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري العالمي وفي الاقتصاد العالمي.

- - - - -